الأمم المتحدة

DP/2017/18

Distr.: General
10 May 2017
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام ٢٠١٧

٣٠ أيار/مايو – ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، نيويورك

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

المساواة بين الجنسين في البرنامج الإنمائي

التقرير السنوي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تنفيذ استراتيجية البرنامج للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٦

موجز

يقدم هذا التقرير موجزا للإنجازات التي حققها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٦ على صعيد تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤–٢٠١٧. فيوجز الجزء الأول من التقرير المنجزاتِ التي تحقّقت في إطار كل ناتج من نواتج الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة ٢٠١٤–٢٠١٧. ويعرض الجزء الثاني الاستثمارات التي قام بها البرنامج في مجال الفعالية المؤسسية بغية النهوض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

المحتويات

الفصل		*الصفحة*
أولا –	مقدمة	٢
ثانيا –	النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين مصنفةً حسب نواتج الخطة الاستراتيجية	٣
ثالثا –	النتائج الإدارية: الفعالية المؤسسية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني	١٦

260517 230517 17-07543 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – كان عام ٢٠١٦ بالغَ الأهمية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ صادف الذكرى السنوية الخمسين لإنشائه، والسنة الأولى لعمله الرامي إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وقد دفع اعتمادُ هذه الأهداف البرنامج الإنمائي إلى تحديد السُبُل اللازمة لدعم الشركاء من أجل تحقيق الغايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في إطار هذه الأهداف. واضطلع البرنامج بعمله هذا في خضمّ أحداثٍ يشهدها العالم، منها نزاعاتٌ طال أمدها، وأزمةُ نزوحٍ غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية، وتصاعد التطرّف المصحوب بالعنف، الأمر الذي جعل الحاجة ملحةً، كما لم تكن يوماً، إلى ربط الاستجابات الإنسانية والإنمائية بعضَها ببعض وإلى توسيع مجالات العمل الرئيسية، بما فيها المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في مرحلتَي الاستجابة للأزمات والتعافي منها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تعيَّن على البرنامج الإنمائي تلبية الدعوة الواضحة، الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، إلى إشراك الأطراف الفاعلة من جميع المجالات في هذه الجهود، بما في ذلك القطاع الخاص.

٢ – ويعرض هذا التقرير بإيجاز الإنجازات التي حقّقها البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٦ في إطار جهوده الرامية إلى تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويوجز الجزء الأول منه المنجزات التي تحقّقت في إطار كل ناتج من نواتج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويعرض الجزء الثاني الاستثمارات التي قام بها البرنامج في مجال الفعالية المؤسسية، بغية النهوض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٣ – ويبيّن التقرير أن البرنامج الإنمائي أحرز في عام ٢٠١٦ تقدماً كبيراً نحو تحقيق أهداف استراتيجيته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وفي دعم الشركاء لتحديد سُبُل إدماج المساواة بين الجنسين في الجهود المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والأمر المهم أنّ إنجازات البرنامج الإنمائي تحقّقت بالشراكة مع سائر وكالات الأمم المتحدة والتنسيق معها، لا سيما هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وكذلك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئات أخرى. وعلى وجه الخصوص، يبيّن التقرير أن البرنامج كان نشطاً للغاية في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، ليس فقط من خلال دعم توفير أسباب المعيشة، بما في ذلك في حالات الطوارئ، بل أيضاً عن طريق الإصلاح القانوني وإزالة الحواجز الهيكلية التي تعترض مشاركة المرأة بشكل مستمر في الاقتصاد. وبقي البرنامج الإنمائي طرفاً فاعلاً رئيسياً في ما يتصل بدعم المشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك مشاركة الشابات؛ وفي التصدي للعنف الجنساني من عدة زوايا، منها التوعية وتغيير السلوك وتعزيز سيادة القانون. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أيضاً عملُ البرنامج الإنمائي الرامي إلى إدماج الشواغل الجنسانية ومشاركة المرأة في إطار العمل بشأن التكيّف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وتحقيق التنمية المستدامة. ويسلط التقريرُ الضوء على مبادرات جديدة، منها العمل مع الجهات الفاعلة في القطاع الأمني من أجل تحقيقِ خطة المرأة والسلام والأمن، والتصدي لتأثير المفاهيم الذكورية على المساواة بين الجنسين في سياق الأزمات، وإدماج مسألة المساواة بين الجنسين في جهود منع التطرّف المصحوب بالعنف. وقام البرنامج الإنمائي أيضاً بتعميق تعاونه مع القطاع الخاص من خلال برنامج إصدار شهادات ختم المساواة بين الجنسين، وزيادة إدماج المنظور الجنساني في جهود الاستجابة للأزمات والتعافي منها.

٤ - وفي عام ٢٠١٦، ظل البرنامج الإنمائي أحد أفضل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أداءً في ما يتعلق بتنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إذ استوفى نسبة ٨٠ في المائة من مقاييس الأداء المرجعية أو تجاوز هذه النسبة، مقارنةً بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى التي بلغت فيها هذه النسبة ٧٣ في المائة في المتوسط. وأشرك البرنامج ٣١ من المكاتب القُطرية في مبادرة ختم المساواة بين الجنسين، وهو أمر يعزّز عمل هذه المكاتب في وضع البرامج المعنية بالمسائل الجنسانية وإعداد التقارير بشأنها، كما قام بإعداد جيل جديد من الأدوات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، كتلك المستخدَمة لأغراض التحليل الجنساني للبرامج والمشاريع القُطرية. وبدأ البرنامج برنامجاً للتدريب على المهارات القيادية للموظّفات الوطنيات؛ وقام، مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بمواءمة سجل أداء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال تحقيق التوازن بين الجنسين مع أهداف التنمية المستدامة.

٥ - إلا أنّه على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال عمل البرنامج الإنمائي يصطدم بتحديات. فهناك ثغرات تشوب الدعم الذي يقدّمه في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين في أنشطة الاستجابة للأزمات والتعافي منها. ولا تزال جهود توفير فرص العمل للمرأة، على الرغم من زيادتها، دونَ تلك المبذولة لصالح الرجل، ويجب أن يتجاوز العملُ بشأن تمكين المرأة اقتصادياً توفيرَ أسباب المعيشة ليشمل إزالة الحواجز الهيكلية التي تحول دون مشاركتها الاقتصادية المستدامة. وأخيراً، لا يزال تمويل العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين مهمة شاقة. فلم يخصّص البرنامج الإنمائي لغاية اليوم النسبة المستهدَفة من الميزانية، وهي ١٥ في المائة، للمشاريع التي تتخذ من المساواة بين الجنسين هدفاً رئيسياً؛ ولا استوفى مطلَب استقدام مستشارين في الشؤون الجنسانية إلى المكاتب القُطرية التي تفوق ميزانياتها ٢٥ مليون دولار. ولا يزال تحقيق تكافؤ الجنسين في الرتب العليا (ف-٥ وما فوقها) صعب المنال.

ثانيا - النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين مصنفةً حسب نواتج الخطة الاستراتيجية

٦ - في عام ٢٠١٦، مضى تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين قُدُماً على المسار الصحيح، إذ أبلغ ١٣٨ مكتباً قُطرياً عن مساهمته في تحقيق نتائج كبيرة على صعيد المساواة بين الجنسين. وازدادت نسبة الإبلاغ بشأن جميع النواتج باستثناء الناتج ١، الذي لا يزال المجالَ الذي تُسجَّل فيه أكبر نسبة إبلاغ من جانب المكاتب القُطرية عن النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ويليه في ذلك الناتجان ٢ و ٣.

الناتج ١ - تحقيق النمو والتنمية على نحو شامل للجميع وقابل للاستدامة ويتضمن قدرات إنتاجية تتيح فرص العمل وأسباب العيش للفقراء والمستبعَدين.

٧ - في إطار الناتج ١، تراجع عدد المكاتب القُطرية التي أبلغت عن النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، إذ قام بالإبلاغ عن تلك النتائج ١٠٧ من المكاتب القُطرية في عام ٢٠١٦، وهو ما يشكل زيادة بالمقارنة مع ١١٩ مكتباً في عام ٢٠١٥.

٨ - وتعلّق جزء كبير من الإبلاغ في إطار الناتج ١ بالجهود المبذولة لتعزيز تمكين المرأة اقتصادياً. وشمل هذا الإبلاغ الأنشطة المنفّذة لتوليد فرص العمل، وتحسين سبل العيش، وزيادة الإدماج المالي، والتصدي للحواجز الهيكلية التي تحول دون التمكين الاقتصادي للمرأة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، كان البرنامج الإنمائي قد دعم توليد ٥٤٧ ٦٩٩ فرصة عمل جديدة للنساء، وهو ما يشكل زيادة بالمقارنة بعدد الوظائف الجديدة المستحدثة بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وهو ٨٦٧ ٤٥٨ وظيفة. وعلى

الرغم من هذه الزيادة، لا يزال الدعم المقدَّم من البرنامج الإنمائي لتوليد فرص عمل جديدة للنساء أقلّ من الدعم المقدّم للرجال، إذ تشكّل فرص العمل المستحدَثة للنساء ما نسبته ٣٦ في المائة من جميع الوظائف الجديدة. واستفاد ما بلغ عدده ١٢,٤ مليون امرأة أخرى من تعزيز سبل كسب العيش بحلول نهاية عام ٢٠١٦، وهو ما يشكل زيادة بالمقارنة مع ٧,٥ ملايين امرأة بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

٩ - وبُذلت جهود لتوفير أسباب المعيشة في أوكرانيا، من بين بلدان أخرى، حيث ضمن البرنامج الإنمائي استفادة عدد إضافي قدره ١,٧ مليون امرأة من تعزيز سبل العيش؛ وقدّم الدعم لأكثر من ١ ٠٠٠ من النساء المشرّدات داخلياً للعثور على فرص عمل، كما دعم ٥٠٠ مشروع تجاري تقوده نساء في الحصول على خدمات تطوير الأعمال والدعم التقني والمالي. وفي ما يتعلق بالإدماج المالي للمرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كفل البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أن تشكّل المرأة نصف العملاء الجدد الذين حصلوا على الخدمات المالية الأساسية في عام ٢٠١٦، وعددهم مليونا عميل، وذلك عن طريق ١٠٣ من تعاونيات الادخار والائتمان و٢١ من مؤسسات التمويل البالغ الصغر.

١٠ - وبدأ البرنامج الإنمائي يحوّل تركيزه عن بناء المهارات/إيجاد فرص العمل ليصبّه على تدخلات تتصدى أيضاً للحواجز الهيكلية وتدعم مشاركة المرأة في الاقتصاد. ففي العديد من البلدان، يقوم البرنامج، على سبيل المثال، بدعم التعاونيات النسائية ويعمل مع الحكومات لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية المقدَّمة للمرأة. وفي ميانمار، دعمَ البرنامج شبكةً للمرأة الريفية مؤلفة من ٣١ منظمة من منظمات المجتمع المدني، تضمّ ٠٠٠ ٢٢ عضو، وتعمل في ٠٠٠ ٢ قرية، لاستقبال أعضاء جدد وإدارة شؤونها ذاتياً وجمع التبرعات والقيام بأنشطة الدعوة. وشملت أنشطة الشبكة ربط المرأة بالأسواق. ففي غضون سنة واحدة، أفادت نسبة ٨٧ في المائة من النساء في الشبكة بزيادة دخلهنّ، وأفادت نسبة ٧٢ في المائة بتحسّن فرص التدريب المتاحة لهنّ. وفي كوسوفو[(١)]، ساعد البرنامج الإنمائي مكاتب التوظيف على توفير فرص العمل وبناء مهارات الناجيات من العنف المنزلي والعنف الجنساني والعائدات إلى كوسوفو والمنتميات إلى طوائف من غير الأغلبية. وفي الهند، دعم البرنامج الإنمائي الصندوقَ الاستئماني Lok Swasthya Sewa Trust في غوجارات (Gujarat)، مما عبّأ النساء القبليات لتشكيل أول تعاونية للمرأة للأعمال التجارية الزراعية، وأدى إلى وصول أكثر من ٠٠٠ ١٠ من النساء المهمَّشات إلى خطط الحماية الاجتماعية والخدمات الصحية وخدمات الائتمان والتأمين. وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، قدّم البرنامج الدعمَ لحكومة الجمهورية الدومينيكية لاستعراض جميع برامج الحماية الاجتماعية من منظور جنساني ووضعِ خطة وميزانيةٍ لسد الفجوات.

١١ - ويعمل البرنامج الإنمائي بشكل متزايد مع القطاع الخاص، تأكيداً لدوره الأساسي في التمكين الاقتصادي للمرأة وإيجاد فرص عمل لها، وذلك خصوصاً من خلال أحد برنامجه الرئيسية، وهو برنامج إصدار شهادات ختم المساواة بين الجنسين للمؤسسات العامة والخاصة، الذي حصلت من خلاله أكثر من ٤٠٠ شركة في عشرة من بلدان أمريكا اللاتينية على شهادات مقدَّمة من حكوماتها، وذلك لاستيفائها معايير المساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠١٦، يسّر البرنامج الإنمائي تنفيذ أنشطة في ما بين بلدان الجنوب لتثقيف ثمانية بلدان بشأن هذه المبادرة (إثيوبيا والأردن وأوغندا وبنن وتركيا ورواندا وزامبيا وغامبيا).

(١) جميع الإشارات الواردة في هذه الوثيقة إلى كوسوفو ينبغي أن تُفهم في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

١٢ - وتركز أيضا النتائج المتوخّاة في إطار الناتج ١ أيضاً على إشراك المرأة في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، واتخاذ خطوات للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه تكون مراعية للاعتبارات الجنسانية. ومتابعةً لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، أجرى البرنامج الإنمائي تقييماً، من منظور جنساني، للمساهمات المزمَعة المحدّدة وطنياً التي قُدّمت من ١٦١ بلداً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وشكّل هذا الجهد أساساً لبرنامج من المقرَّر تنفيذه في عام ٢٠١٧ سيقدّم البرنامج الإنمائي في إطاره الدعمَ لعشرة بلدان، بغية إعداد مساهمات محددة وطنياً مراعية للاعتبارات الجنسانية، تنفيذاً لاتفاق باريس. وفي إطار إشراك المرأة في إدارة الموارد الطبيعية، عمل البرنامج في الهند في دعم مشاركة المرأة في مجال تخطيط استخدام الأراضي في ناغالاند، وساعد المرأة على أن تصبح عضواً فعالاً في اللجان المعنية باستخدام الأراضي في مجالس القرى، وذلك في بادرة هي الأولى من نوعها في ولايةٍ محرومة فيها المرأة، تقليدياً، من الحقوق في الأراضي. كما واصل البرنامج الإنمائي العملَ، من خلال برنامج الأمم المتحدة المتعلق بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية ودور الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات في البلدان النامية، لاعتماد سياسات وعمليات إضافية للاعتراف بحقوق المرأة، بما في ذلك في المجتمعات الأصلية، في قطاعات رئيسية مثل الغابات والطاقة والبيئة.

الناتج ٢ - الوفاء بتوقعات المواطنين إزاء الحق في التعبير والتنمية الفعالة وسيادة القانون والمساءلة، عن طريق نظم أقوى للحكم الديمقراطي.

١٣ - سُجِّلت في هذا المجال ثاني أكبر نسبة إبلاغ من جانب المكاتب القُطرية عن نتائج الجهود المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وإجمالاً، أبلغ ما عدده ١٠٤ بلدان في إطار الناتج ٢ من الخطة الاستراتيجية عن إحراز تقدم قوي نحو تحقيق هذه النتائج، وهو ما يشكل زيادة بالمقارنة مع ٩١ بلداً في عام ٢٠١٥. وتتعلق معظم هذه النتائج بالمشاركة السياسية للمرأة، والمساواة بين الجنسين في الدساتير، والإصلاحات القانونية، مع التركيز بشكل رئيسي على القوانين المعنية بالعنف الجنساني وغيرها من القوانين والسياسات المتصلة بالمساواة بين الجنسين.

١٤ - وفي عام ٢٠١٦، أبلغ ٤٩ بلداً عن دعم مشاركة النساء، كمرشحات، في الانتخابات الوطنية. وواصل البرنامج الإنمائي أيضاً دعم مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية. وفي أرمينيا، قدّم البرنامج دعماً لـ ٨٥ امرأةً للترشح في الانتخابات المحلية، انتُخِبت منهنّ ٦٤ مرشحة، وذلك بزيادة نسبتها ١٨ في المائة في عدد النساء المنتخبات في الحكومة المحلية في عام ٢٠١٦. وفي لبنان، استهدف البرنامج بناء قدرات المرأة وزيادة وعيها عن طريق وسائط الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، مما أسهم في زيادة عدد المرشَّحات في الانتخابات البلدية من ١ ٣٤٦ مرشحةً في عام ٢٠١٠ إلى ١ ٤٦٥ مرشحة في عام ٢٠١٦، وفي زيادة عدد المستشارات في البلديات من ٥٣٦ مستشارة إلى ٦٦٣ مستشارة. وعمل البرنامج أيضاً مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ لإصدار الدليل المعنون البرلمان التجريبي للنساء: دليل تدريبي، استناداً إلى سلسلة من البرلمانات التجريبية التي دعمها البرنامج الإنمائي منذ عام ٢٠١١ لغاية عام ٢٠١٦ وعزّزت مصداقية النساء كمرشحات.

١٥ - وأسهمت أنشطة الدعوة التي اضطلع بها البرنامج الإنمائي من أجل زيادة البنود المتعلقة بإدماج المساواة بين الجنسين في دستور زامبيا في إنشاء لجنة للإنصاف والمساواة بين الجنسين، وفي إدراج

حُكمٍ في الدستور يتطلب تخصيص نسبة لا تقلّ عن ٣٠ في المائة من مقاعد هيئات صنع القرار لكل من المرأة والرجل. وفي جمهورية مولدوفا، وفي شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، دعم البرنامج الإنمائي ''تجمّع البرلمانيات'' الذي أسفرت جهوده عن اعتماد حصة للمرأة نسبتها ٤٠ في المائة من المقاعد في مجلس الوزراء وفي قوائم الأحزاب السياسية. وفي الصومال، دعم البرنامج المفاوضات بشأن المرأة، التي أفضت إلى اعتماد حصة للمرأة نسبتها ٣٠ في المائة من المقاعد في البرلمان، وأسفرت عن زيادة في نسبة البرلمانيات من ١٣ في المائة إلى ٢٥ في المائة عقب انتخابات عام ٢٠١٦.

١٦ - وشمل التوجيه السياساتي الذي قدمه البرنامج الإنمائي في هذا المجال في عام ٢٠١٦ ما يلي: إصدار دليل *حقوق المرأة في الدساتير: ممارسات جيدة من العالم في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الدساتير*، الذي يقدم دعماً تقنياً للهيئات التشريعية، والجمعيات التأسيسية، واللجان أو الهيئات المعنية باستعراض الدساتير، والحكومات، ومنظمات المجتمع المدني؛ وإصدار مذكرة إرشادية عنوانها *الاستراتيجيات والممارسات الجيدة في تعزيز النواتج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في البرلمانات*؛ وتقديم دورة تعلم إلكتروني تفاعلية عنوانها تعزيز مشاركة المرأة في الدورة الانتخابية، ستكون متاحة للجمهور باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية في عام ٢٠١٧.

١٧ - وطيلة عام ٢٠١٦، دعم البرنامج الإنمائي إجراء إصلاحات قانونية لتعزيز المساواة بين الجنسين، ركّز معظمها على منع العنف الجنساني واعتماد قوانين وسياسات متصلة بالمساواة بين الجنسين وتنفيذها. ومنذ عدة سنوات، يقوم البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بدعم جهود مصر الرامية إلى القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، التي انحسر انتشارها في أوساط من تتراوح أعمارهنّ بين ١٥ و ١٧ سنة بنسبة تجاوزت ١٣ في المائة في الفترة بين عامَي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٦، أسفرت هذه الجهود عن تعديل قانون البلد المعني بمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بزيادة العقوبة على هذه الممارسة بتحويلها من جنحةٍ إلى جناية، ومعاقَبة جميع الشركاء في الجريمة، بمن فيهم الجناة وأفراد الأسرة وأفراد المجتمع المحلي. وفي قيرغيزستان، وفي إطار التصدي لممارسة الزواج المبكر وزواج الأطفال، أسهم الدعم المقدَّم من البرنامج الإنمائي في اعتماد قانونٍ يحظر على الزعماء الدينيين عقدَ زواجٍ ديني لأشخاص دون السن القانونية، ويوسع نطاق الجزاءات الجنائية بحق رجال الدين والآباء الذين ييسرون عقد هذه الزيجات أو يشاركون في الاحتفال بها.

الناتج ٣ - امتلاك البلدان مؤسسات معززة قادرة على توفير الخدمات الأساسية للجميع تدريجيا

١٨ - يمثل الناتج ٣ ثالث أكبر المجالات التي يحقق فيها البرنامج الإنمائي نتائج على صعيد المساواة بين الجنسين، حيث أبلغ ٨٢ بلدا عن إحراز تقدم كبير في عام ٢٠١٦، وهو ما يشكل زيادة بالمقارنة مع ٦٢ بلدا في عام ٢٠١٥. ويتصل العديد من النتائج المبلغ عنها بأعمال البرنامج الإنمائي المتعلقة بسيادة القانون، وتقديم الدعم لضحايا العنف الجنسي والجنساني، ولا سيما في حالات النزاع. وتتصل نتائج أخرى بتعزيز دور المرأة في الخدمة العامة ودعم تحقيق الإنصاف في تقديم الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والخدمات الصحية ذات الصلة.

١٩ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، استفادت ٩٢٢ ٠٤٤ ١ امرأة من فرص الوصول إلى خدمات المعونة القانونية في ٣٨ بلدا من خلال الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي والشركاء. وهو ما يشكل زيادة بالمقارنة

مع ١١٣ ٧٤٠ امرأة في عام ٢٠١٥. كذلك شكّل الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي إلى ١٢ بلداً، بشكل تراكمي، عاملا مساعدا على صدور أحكام ابتدائية في ٣٩٠ ٢٣ قضية عنف جنساني جديدة بحلول نهاية عام ٢٠١٦، وهو ما شكل زيادة بالمقارنة مع ٣١٢ ١٨ قضية بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

٢٠ - وللعمل الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بإمكانية اللجوء إلى القضاء أهمية محورية في تحقيق الانتعاش والمصالحة في مرحلة ما بعد الأزمة. ففي سيراليون، على سبيل المثال، تعاون البرنامج مع المنظمات الأهلية من أجل تحقيق العدالة لضحايا الحرب الأهلية، بما في ذلك من خلال فتح أبواب المحاكم أيام السبت لتصفية القضايا المتأخرة ذات الصلة بالعنف الجنساني، مما سمح باستفادة أكثر من ٢٠٠ ٢ من السكان المقيمين وبدعم ١٤٤ من الضحايا للحصول على خدمات الشرطة والخدمات القانونية والطبية في عام ٢٠١٦.

٢١ - وفي عام ٢٠١٦، كثف البرنامج الإنمائي من الجهود الرامية إلى التصدي للعنف الجنساني بواسطة طرق الاستجابة المتكاملة المتعددة القطاعات التي تتجاوز مجرد تقديم المعونة القانونية لتضم أيضاً دعم الخدمات الشاملة للضحايا الناجين. فعلى سبيل المثال، في سري لانكا، قام البرنامج، بالإضافة إلى دعم توفير المعونة القانونية لأكثر من ٤٨٠ من الضحايا الناجين من العنف الجنسي والجنساني، بتقديم المساعدة في وضع الصيغة النهائية لإطار وخطة عمل وطنيين من أجل التصدي للعنف الجنسي والجنساني، تشارك فيهما وزارات رئيسية في تسعة قطاعات وتشملان استراتيجيات لتزويد الضحايا الناجين بالرعاية الصحية والدعم النفسي الاجتماعي والحماية في المآوي والمعونة القانونية وجبر الضرر الاقتصادي، بما يشمل بناء المهارات وتوفير القروض والخدمات المالية.

٢٢ - وركز البرنامج الإنمائي بصورة متزايدة على تكملة التدخلات الرامية إلى تحسين قدرة الضحايا الناجين من العنف الجنساني على اللجوء إلى القضاء، وذلك بآليات تمكن النساء من إثارة شواغلهن في أماكن أخرى لصنع القرار على الصعيد المحلي. وفي كولومبيا، تعاون البرنامج مع عدة بلديات لإدراج أصوات النساء في صياغة خطط أمن المواطنين التي يمكن للسلطات المحلية من خلالها اتخاذ تدابير لمنع العنف ضد النساء في مجتمعاتهن المحلية.

٢٣ - ووسع البرنامج الإنمائي عمله في عام ٢٠١٦ ليشمل معالجة المساواة بين الجنسين والقيادة النسائية في القطاع الأمني (انظر الإطار ١)، الأمر الذي يرتبط إيجابياً مع زيادة منع العنف الجنسي والإبلاغ عنه. وتعاون البرنامج الإنمائي مع حكومة رواندا لإحضار ٢٥٠ امرأة ينتمين إلى أجهزة أمنية في ٣٦ بلداً للمشاركة في مؤتمر إقليمي بشأن دور الأجهزة الأمنية في مكافحة العنف ضد النساء والفتيات. وفي غينيا، دعم البرنامج الجهود الرامية إلى كفالة تخصيص ما تتراوح نسبته بين ١٠ و ٣٠ في المائة من المجندين في خدمة الشرطة الوطنية للنساء. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أسهمت المساعدة المقدمة من البرنامج في اعتماد حصة قدرها ٣٠ في المائة لتجنيد وتدريب النساء في قوات الأمن.

الإطار ١ – المساواة بين الجنسين في القطاع الأمني: مبادرة للتدريب بين بلدان الجنوب

في منطقة جنوب شرق أوروبا وآسيا الوسطى، يعمل البرنامج الإنمائي بشكل وثيق مع وزارات الدفاع والقوات المسلحة لإنشاء شبكة تضم ٣٣ من المدربين في مجال الشؤون الجنسانية لتثقيف الجنود والوحدات والضباط بشأن معالجة المسائل الجنسانية في الجهاز العسكري وتهيئة بيئات أكثر تمكيناً للنساء والرجال على حد سواء في الجهاز العسكري. وخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، قدم هؤلاء المدربون إحاطات وحلقات دراسية بشأن الشؤون الجنسانية لما يفوق ٧٠٠ ٤ ضابط وضابط صف وجندي ومدني في وزارات الدفاع والقوات المسلحة لكل من البوسنة والهرسك والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وجمهورية صربيا.

وفي عام ٢٠١٦، استفاد البرنامج الإنمائي من هذه التجربة وقام، في إطار تعزيز التعاون بين الجهات العسكرية لبلدان الجنوب في منطقتي جنوب شرق أوروبا وأفريقيا، بدعوة ١٥ قائداً عسكرياً من أوغندا ورواندا وغانا ونيجيريا إلى مركز التدريب في مجال حفظ السلام التابع للقوات المسلحة الصربية في بلغراد بهدف تعلم كيفية إدماج القضايا والمنظورات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في التدريب والتعليم في المجال العسكري. وقام بتقديم الدورة التدريبية، التي يدعمها مركز الشمال الأوروبي للمسائل الجنسانية في العمليات العسكرية، مدربون في مجال الشؤون الجنسانية من وزارات الدفاع والقوات المسلحة للبلدان الأربعة، كانوا هم أيضا قد تلقوا هذا التدريب.

وقد نُفذت دورة ”تدريب المدربين“ من خلال مركز تبادل المعلومات لشرق وجنوب شرق أوروبا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي نُشر عن طريقه في السابق مدربون في مجال الشؤون الجنسانية إلى جورجيا والمملكة المتحدة وكرواتيا.

٢٤ – وقد أبلغ أكثر من ١٥ مكتباً قطرياً عن تحقيق نتائج في مجال السياسات والبرامج الرامية إلى تحسين المساواة بين الجنسين في الخدمة العامة، بطرق منها تحسين إدارة الموارد البشرية وبناء الخبرات الجنسانية لموظفي القطاع العام والتوعية بشأن التنميط الجنساني في مكان العمل. وفي فييت نام، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لتدريب أكثر من ٧٠٠ موظفة في الخدمة المدنية في مجال القيادة والإدارة. وفي نيبال، قدم البرنامج الدعم في وضع سياسة الخدمة المدنية للمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في مكان العمل، التي يجري استعراضها حالياً، والتي تهدف إلى تعزيز التنوع في مكان العمل والتصدي للتحرش الجنسي في مكان العمل.

٢٥ – وواصل البرنامج الإنمائي العمل مع الشركاء الوطنيين في عام ٢٠١٦ لكفالة تقديم النظم الوطنية خدمات صحية على نحو منصف، بما في ذلك لصالح الفئات المهمشة من السكان. وفي أفغانستان، يدعم البرنامج تدريب الممرضات لتوسيع استفادة النساء من الرعاية الصحية في المناطق المحرومة، بتمويل من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وفي أوغندا، قام البرنامج، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتقديم التدريب إلى أكثر من ٢٤٠ سيدة من أعضاء البرلمان بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية.

الناتج ٤ – إحراز تقدم أسرع في الحد من عدم المساواة بين الجنسين، وفي تعزيز تمكين المرأة

٢٦ – بما أن المكاتب القطرية مطالبة بالحد من عدد النواتج التي تبلغ عن الأنشطة في إطارها، يجري الإبلاغ العديد من الأنشطة الجنسانية في إطار نواتج أخرى غير الناتج ٤. وفي عام ٢٠١٦، أبلغ ٥٤ مكتباً قطرياً عن النتائج المحققة في إطار الناتج ٤، وهو ما يشكل زيادة بالمقارنة مع ٤٩ بلداً في عام ٢٠١٥. وتتصل هذه النتائج إلى حد كبير بالميزانيات والاستراتيجيات الإنمائية المراعية للاعتبارات الجنسانية أو النُهج الكلية ومبادرات التوعية الرامية إلى التصدي للعنف الجنساني. ويبلغ عن العمل المتعلق بالتمكين الاقتصادي في إطار الناتج ١، وعن المشاركة السياسية للمرأة في إطار الناتج ٢، وعن المبادرات المتصلة بالعنف الجنساني الخاصة ببرامج سيادة القانون في إطار الناتج ٣.

٢٧ – وبالنسبة للمشاريع ذات الصلة بالسياسات والتخطيط والميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية، دعم البرنامج الإنمائي وضع مؤشرات للفقر المتعدد الأبعاد مصنفة حسب نوع الجنس في الجمهورية الدومينيكية وتونس، مما سمح بتعميم المنظور الجنساني في قياسات الفقر. وبدعم من البرنامج الإنمائي، فعّلت ١٥ من الوزارات التنفيذية في زامبيا أدوات للميزنة المراعية للمنظور الجنساني؛ ولدى تسع من بين هذه الوزارات الخمس عشرة ميزانيات مراعية للمنظور الجنساني، بينما صرفت جميع الوزارات التنفيذية والوكالات المعنية بالإنفاق تقريباً ميزانيات تتعلق بالأنشطة الجنسانية.

٢٨ – ويجري الإبلاغ أيضاً في إطار هذا الناتج عن المبادرات الكلية الرامية إلى التصدي للعنف الجنساني ومبادرات تعزيز التفكير في كيفية منع العنف الجنساني. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعاون البرنامج الإنمائي مع حكومة جمهورية كوريا لعقد اجتماع للخبراء ضم أكثر من ٥٠ من الممارسين البارزين من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني بهدف تبادل أفضل الممارسات. وأدى ذلك إلى نهج جديد في التصدي للعنف الجنساني يبحث في الأسباب الهيكلية لأوجه اللامساواة بين الجنسين التي تؤدي إلى العنف الجنساني. وإضافة إلى ذلك، اتُخذت مبادرات جديدة لتحسين فهم الروابط بين الهوية الذكورية في السياقات الهشة والعنف الجنساني. وفي عام ٢٠١٦، عقد البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع الشركاء من المجتمع المدني، جلسة استشارية للخبراء بشأن المفاهيم الذكورية والعنف في بيئات الأزمات، ضمت شركاء من الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني وموظفي المكاتب القطرية، لمناقشة الاستفادة من الشراكات في أنشطة الدعوة ووضع البرامج المتصلة بالمنظور الجنساني والسلام والأمن. ونتيجة لذلك، أنجز البرنامج الإنمائي ورقة بحثية بعنوان المفاهيم *الذكورية والعنف في البيئات الهشة وفي الأزمات: إطار لوضع السياسات والبرامج*. ويسترشد البرنامج الإنمائي بتوصيات هذه الورقة البحثية في عمله المتعلق بسياسة الإنعاش ومنع العنف الجنساني.

٢٩ – وفي جميع المناطق، تمثل التوعية عنصراً مهماً في جهود البرنامج الإنمائي لمكافحة العنف ضد المرأة، بما في ذلك في إطار المساهمات المقدمة لحملة اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة. فعلى سبيل المثال، في غرب البلقان، أصدر البرنامج الإنمائي رواية مصورة بعنوان *داريا: رحلة امرأة من الروما*، وهي رواية تصف الأثر العميق للزواج المبكر على حياة الفتيات والنساء من الروما في غرب البلقان، وشوهدت أكثر من ٣٠ ٠٠٠ مرة. وفي منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، أنتج البرنامج الإنمائي مقطع فيديو بعنوان *العنف لا عذر له* باللغات التركية والإنكليزية والروسية، شوهد أكثر من مليون مرة في وسائل التواصل الاجتماعي، وعُرض أيضاً في ٧٥ قاعة سينما في تركيا. وفي الجمهورية الدومينيكية، دعم البرنامج الإنمائي مسابقة للفنون البصرية تركز على منع العنف الجنساني، شملت

بثاً حياً على مدى ٢٤ ساعة وتوزيع مواد سمعية بصرية على صانعي السياسات والطلاب وعامة الجمهور. وفي مصر، استفاد البرنامج الإنمائي من قوة وسائل التواصل الاجتماعي والتلفزيون لتغيير المواقف إزاء المرأة من خلال دعم حملة الحكومة ''تاء مربوطة'' (انظر الإطار ٢).

٣٠ - وواصل البرنامج الإنمائي أيضاً في عام ٢٠١٦ المشاركة في أنشطة التوعية لتغيير الأعراف الاجتماعية من أجل تمكين المرأة. فعلى سبيل المثال، في ميانمار، أطلق البرنامج الإنمائي تطبيقاً رقمياً يحمل اسم iWomen-Inspiring Women (نساء ملهمات للنساء) للأجهزة المتنقلة، قامت بتطويره نساء متخصصات في تكنولوجيا المعلومات في ميانمار من أجل إلهام النساء وتشجيعهن على أن يصبحن قائدات في مجتمعاتهن. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، أي بعد مرور تسعة أشهر على إطلاقه، سجل التطبيق ٠٠٠ ٧ مستخدم يوجدون في جميع ولايات ومناطق ميانمار (أكثر من ٨٠ في المائة منهم يستخدمون التطبيق بانتظام وبتسجيل دخول متكرر).

الإطار ٢ – تمكين المرأة في مصر: تغيير السلوك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

في إطار الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد العالمي للنهوض بالمساواة بين الجنسين عن طريق تغيير السلوك الاجتماعي، شارك البرنامج الإنمائي في رعاية الحملة الإعلامية لتمكين المرأة في مصر، ''تاء مربوطة''.

وقد شارك في إطلاق حملة ''تاء مربوطة'' في عام ٢٠١٦ كل من المجلس القومي للمرأة في مصر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسفارة السويدية. وقد تألفت الحملة من إعلانات بثت في وسائل التواصل الاجتماعي والتلفزيون خلال شهر رمضان المبارك للاستفادة من نسبة الإقبال المرتفعة على مشاهدة البرامج التلفزيونية خلال تلك الفترة، وتناولت العنف ضد المرأة، بما في ذلك التحرش الجنسي والكلفة التي تتكبدها النساء والمجتمع بصفة عامة بسبب انتهاكات حقوق المرأة. وتصور مقاطع الفيديو التي بثتها الحملة النساء وهن يواجهن تحديات يومية في مصر، وكيف يدافعن عن أنفسهن في تلك الحالات. وخلال الأشهر الأربعة الأولى للحملة، سجلت الرسائل المنشورة في وسائل التواصل الاجتماعي أكثر من ١٥ مليون مشاهدة، وشوهدت إعلانات التلفزيون ٨ ملايين مرة.

وتعالج هذه الحملة السلوكية الأولى من نوعها في مصر المسائل التي تواجهها النساء، وقد صُممت لتغيير سلوك الرجال وأيضاً لتمكين النساء لكي يتحركن ويكسرن حلقة إلقاء اللوم على الضحية. والتاء المربوطة في اللغة العربية هي حرف من الحروف، لكنها تستخدم أيضا كأداة للتأنيث تضاف إلى آخر الكلمة. وهي تشبه، من حيث الشكل، ذراعين متشابكتين. وفي إطار دعم هذه الحملة، ترتدي العديد من النساء في مصر شارات تحمل هذا الحرف.

وانطلقت المرحلة الثانية للحملة من دار الأوبرا في القاهرة بمشاركة وزيرات بارزات في الحكومة ونساء شهيرات تتخذن قدوة في المجتمع المصري، من بينهن رياضية فازت بميدالية في الألعاب الأولمبية لريو دي جانيرو، وعضوة في البرلمان، ومراسلات معروفات. وتسعى الحملة إلى مكافحة المواقف التي تبقي النساء في أدوارهن التقليدية وتمنعهن من الاستفادة من الفرص المتكافئة لتحقيق إمكاناتهن، وذلك بنشر رسالة مفادها ''لا تتركي التاء المربوطة تربطك، التاء المربوطة سر قوتك''.

٣١ - وفي عام ٢٠١٦، عزز البرنامج الإنمائي الأدلة والإجراءات الرامية إلى مكافحة العنف الجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك عن طريق مبادرة إقليمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي لجمع الأدلة على التمييز ضد النساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والمتضررات منه في كل من هندوراس وجامايكا. وفي مبادرة أخرى، قدم البرنامج الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية الدعم لتحقيق التكامل بين السياسات الوطنية المتعلقة بالعنف الجنساني والاستعمال الضار للكحول وفيروس نقص المناعة البشرية وتعزيزها. وفي إطار هذا البرنامج، جُمِعت الأدلة عن أطر السياسات الوطنية للعنف الجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية وأُخضِعت للدراسة في ٢٠ بلداً. وفي زمبابوي، نجم عن ذلك مشروع سياسة وطنية عن الكحول تعالج الآثار المتعددة الأبعاد للاستعمال الضار للكحول وانتقال فيروس نقص المناعة البشرية والعنف الجنساني.

الناتج ٥ - امتلاك البلدان القدرة على الحد من مخاطر النزاعات والكوارث الطبيعية، بما في ذلك المخاطر الناجمة عن تغير المناخ.

٣٢ - في عام ٢٠١٦، أبلغ ٦٠ بلداً عن تحقيق تقدم مطّرد بشأن نتائج المساواة بين الجنسين في إطار الناتج ٥، بالمقارنة مع ٤٦ بلداً في عام ٢٠١٥. وتركز النتائج في هذا المجال على ما يلي: كفالة إدماج الشواغل الجنسانية في أطر السياسات العامة والآليات المؤسسية المعنية بالإدارة السلمية للنزاعات؛ وبناء قدرات النساء وتعزيز مشاركتهن في تسوية النزاعات وعمليات السلام؛ ودعم الشركاء في وضع سياسات واستراتيجيات مراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية. وبرزت مجالات عمل جديدة أيضا في عام ٢٠١٦، من قبيل الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لإدماج القضايا الجنسانية في عمله لمنع التطرف المصحوب بالعنف والتصدي له.

٣٣ - واضطلع البرنامج الإنمائي بعمل مهم في عام ٢٠١٦ فيما يتعلق بتحسين إدماج المنظور الجنساني في العمل المتعلق بمنع نشوب النزاعات. وشمل ذلك العمل مع إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة لزيادة عدد مستشارات السلام والتنمية اللاتي يجري نشرهن من أجل دعم المنسقين المقيمين. وفي عام ٢٠١٦، كان هناك تسع نساء من بين الثلاثين مستشاراً (أي ٣٠ في المائة)، وهو ما يشكل زيادة مقارنة مع سبع نساء (٢٥ في المائة) في عام ٢٠١٥. ونتيجة للجهود المحددة الهدف، تمثل النساء حالياً نسبة ٥٤ في المائة من قائمة المرشحين المقبولين من مستشاري السلام والتنمية الجاهزين للنشر.

٣٤ - وواصل البرنامج الإنمائي دعم مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات. ففي نيبال، قدم البرنامج الدعم للنساء والفئات المهمشة في ست مقاطعات وجد أن بها توترات طائفية من أجل المشاركة في أنشطة تعزيز سبل كسب العيش، كما قدم الدعم لبناء القدرات بشأن قضايا المرأة والسلام والأمن لفائدة ٢٥ من القيادات النسائية اللواتي يناصرن الآن حقوق الإنسان للمرأة وإنهاء العنف الجنساني.

٣٥ - وفي مجال جديد من مجالات العمل، شارك البرنامج الإنمائي في عدة مبادرات لدمج المنظور الجنساني ضمن جهوده الرامية إلى منع التطرف المصحوب بالعنف، بسبل من بينها إدماج القضايا الجنسانية في السياسات والأدوات. وشارك البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني، في رعاية المنتدى السنوي الخامس للشبكة، الذي حضره ٧٠ من النساء العاملات في مجال بناء السلام من ١٥ بلدا في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط من أجل وضع استراتيجيات لمكافحة التطرف عن طريق تعزيز السلام والحقوق والتعددية. وأدمج البرنامج الإنمائي أيضا نوع الجنس في استراتيجيته وبرامجه

الرامية إلى منع التطرف المصحوب بالعنف. ودعم البرنامج الإنمائي أول شبكة من نوعها للنساء معنية بمنع التطرف المصحوب بالعنف، وهي التحالف النسائي للقيادة الأمنية، الذي يدعم التعاون الاستراتيجي فيما بين العاملين في مجال حقوق المرأة والسلام، الذين يشاركون بنشاط في منع التطرف وتعزيز السلام والحقوق والتعددية، سواء كانوا من الممارسين أو من المنظمات أو الشبكات. وكمثال على العمل على الصعيد القطري من أجل مكافحة التطرف المصحوب بالعنف، دعم البرنامج الإنمائي مبادرة الأردن المعنونة دعم مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار ومكافحة التطرف، التي اتخذت نهجا محدد الأهداف بغرض تدريب الدعاة من النساء على التوعية على مستوى المجتمع المحلي من أجل مكافحة التطرف.

٣٦ - وفي عام ٢٠١٦، واصل البرنامج الإنمائي تقديم المساعدة التقنية لإدماج النهج التي تراعي الاعتبارات الجنسانية في خطط وسياسات وبرامج الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك اللجان الوطنية والهيئات والجماعات الأهلية. ففي هايتي، على سبيل المثال، دعم البرنامج الإنمائي إدماج الاعتبارات الجنسانية في خطط طوارئ مواجهة الأعاصير والزلازل، وتمارين محاكاة الكوارث، وتدريب المشتغلين بمجال البناء، ومبادرات التعليم العام للحد من المخاطر في المجتمعات المحلية. ودعم البرنامج الإنمائي أيضا مشاركة المرأة في إدارة مخاطر الكوارث. وفي نيبال، قدم البرنامج الإنمائي الدعم والتدريب لمبادرات إدارة مخاطر الكوارث المجتمعية، ونفذ أنشطة مع ٥٣ منظمة، بما فيها ١١ لجنة لإدارة مخاطر الكوارث على مستوى القرى و ٣٥ لجنة لإدارة مخاطر الكوارث على الصعيد المجتمعي، تشكل النساء فيها نسبة ٣٧ في المائة من الأعضاء، كما يشغلن ثلث المناصب الرئيسية (الرئيسة، والأمينة، وأمينة الخزانة)، حيث يُعترف بهن الآن كقدوات في مجتمعاتهن.

الناتج ٦ - تحقيق الإنعاش المبكر والعودة السريعة إلى مسارات التنمية المستدامة في حالات ما بعد النزاع وما بعد الكوارث

٣٧ - في عام ٢٠١٦، أبلغ ٢٨ بلدا عن تحقيق نتائج تتعلق بالمساواة بين الجنسين في إطار الناتج ٦، مقارنة مع ٢٦ بلدا في عام ٢٠١٥. ويندرج معظم هذه النتائج تحت مجالي إتاحة فرص العمل وسبل العيش للنساء بصورة عاجلة، وكفالة التعافي المبكر المراعي للمنظور الجنساني.

٣٨ - وفي عام ٢٠١٦، دعم البرنامج الإنمائي إيجاد ٠٣٦ ٩٣ وظيفة عاجلة جديدة للمرأة، وهو ما يشكل زيادة بالمقارنة مع ٦٨١ ٥٣ وظيفة في عام ٢٠١٥. وقد دعم البرنامج أيضا ١١١ ٢٩٥ ٢ امرأة إضافية للاستفادة من سبل كسب العيش العاجلة الأخرى. وهذا يشمل ٣٦٤ ٥٢ امرأة إضافية في عام ٢٠١٦ في أفغانستان وحدها. وفي الجمهورية العربية السورية، كفل البرنامج الإنمائي أن تكون نسبة ٣٠ في المائة على الأقل من المستفيدين من النساء، كما كفل استهداف أشد الفئات ضعفا، بما فيها الأسر المعيشية التي تعيلها إناث. وعلى هذا النحو، دعم البرنامج الإنمائي إيجاد فرص عمل لـ ٩٣٠ ٤ امرأة، وتقديم التدريب المهني لـ ٥٠٧ ١ نساء، وتوفير مجموعات لوازم لبدء المشاريع المستدامة لـ ٧٢٣ امرأة، وقدم تدريبا أيضا على التعافي والقدرة على الصمود وإدارة البرامج، والتماسك الاجتماعي للمنظمات التي تقودها النساء. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعم البرنامج الإنمائي إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لـ ٩٥٥ ٢ من الأسر المعيشية الضعيفة، تترأس النساء نسبة ٤٠ في المائة منها، بإنشاء ٩٥٥ ٢ وظيفة مؤقتة من خلال تيسير وصول أرباب هذه الأسر المعيشية إلى الائتمانات البالغة الصغر.

٣٩ - وفي عام ٢٠١٦، واصل البرنامج الإنمائي تعزيز عمله بشأن نوع الجنس والاستجابة للأزمات والتعافي منها، بما في ذلك إضافة بعد جنساني لمجموعة المستجيبين الأوائل (الذين سيتم نشرهم فور اندلاع الأزمات/الكوارث الطبيعية)، واستحداث توجيهات لمجموعة المستجيبين الأوائل بشأن التعامل مع مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتتطلب إجراءات التشغيل الموحدة الجديدة لمجالس الأزمات، التي بدأ تنفيذها في عام ٢٠١٦، أن تُناقش المسائل الجنسانية في كل من تلك المجالس، وأن تدرج البيانات الجنسانية والتحديثات المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين في تقارير الحالات. وأدت هذه التطورات إلى نشر مستشارين للشؤون الجنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان (انظر الإطار ٣). ودعم البرنامج الإنمائي أيضا أوغندا والكاميرون ونيجيريا في مساهماتها المقدمة إلى النداء الموجه من مشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية لنشر مستشارين للشؤون الجنسانية. وأقام البرنامج الإنمائي علاقةً جديدة مع الوكالة المدنية السويدية للتصدي لحالات الطوارئ في عام ٢٠١٦ لدعم نشر مستشارين للشؤون الجنسانية في البلدان التي تمر بأزمات والبلدان الخارجة منها، وإن كان توفير التمويل لهذا الغرض لا يزال يمثل تحديا.

الإطار ٣ – مستشارو الشؤون الجنسانية الموفدون إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان

مول البرنامج الإنمائي مستشاري شؤون جنسانية ونشرهم لمعالجة الأزمات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان في عام ٢٠١٦، وهو يضطلع بتوثيق إنجازاتهم. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قام الاستشاري، الذي أُوفد لمدة ستة أسابيع، بدور أساسي في تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن مشروع قانون المساواة بين الجنسين الذي اعتمد لاحقا، والذي يتطلب من جميع المؤسسات العامة أن تُمثل فيها المرأة بنسبة ٣٥ في المائة على الأقل. وكفل المستشار أيضا إدماج نوع الجنس في تقييم التعافي وبناء السلام الذي قُدم في مؤتمر المانحين في بروكسل. وفي جنوب السودان، يعمل الخبير الذي تم إيفاده مع السلطات الوطنية لكفالة التنفيذ المنهجي لخطة العمل الوطنية لجنوب السودان بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، وتصميم وتنفيذ مبادرة لنشر وحدات متنقلة متكاملة وسريعة الاستجابة لمواجهة العنف الجنسي والجنساني ومنع حدوثهما في مجتمعات محلية مختارة في جميع أنحاء البلد. ويعمل خبير الشؤون الجنسانية أيضا مع قيادة المكاتب القطرية من أجل إنشاء مجلس استشاري للمجتمع المدني، وبدء العمل بمجموعة توجيهات الشؤون الجنسانية والتعافي الجديدة.

٤٠ - وفي عام ٢٠١٦، واصل البرنامج الإنمائي دعم مشاركة المرأة في صنع القرارات المتعلقة بالتعافي بعد النزاعات والكوارث. ففي العراق، دعم البرنامج الإنمائي المجموعات النسائية التي تمثل مختلف الأقليات في ست محافظات للدعوة إلى إدراج حقوق المرأة في جدول أعمال الحكومة، واقتراح التشريعات المراعية لنوع الجنس. وفي كولومبيا، دعم البرنامج الإنمائي مؤتمر قمة المرأة والسلام الثاني، الذي حضره ٥٠٠ من القيادات النسائية للاتفاق على جدول أعمال للمرأة عقب تنفيذ اتفاق السلام، ودعم أيضا إقامة مائدة مستديرة وطنية، مما أدى إلى إنشاء أول آلية من نوعها في البلد لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان. وفي إريتريا، حيث تشكل النساء والأسر المعيشية التي تعيلها إناث ٣٣٠ ٢١ (أو حوالي ٥٤ في المائة) من المستفيدين من دعم المجتمعات المحلية المتأثرة بالجفاف، كفل البرنامج الإنمائي استفادة

المرأة على قدم المساواة من التدخلات الإنمائية مثل توفير بذور المحاصيل المحسنة والماشية وسبل الوصول إلى المياه النظيفة، وأنشطة حفظ التربة والمياه. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٦ إعداد مجموعة توجيهات جديدة خاصة بنوع الجنس والتعافي من أجل توجيه البرمجة في سياقات الأزمات وما بعد الأزمات. وتتألف مجموعة التوجيهات من سبع مذكرات توجيهية بشأن المجالات ذات الأولوية التالية: العنف الجنساني؛ وإمكانية اللجوء إلى القضاء؛ ومشاركة المجتمع المدني؛ والتمكين الاقتصادي؛ ومشاركة المرأة في الحياة السياسية؛ والحد من مخاطر الكوارث؛ والمؤسسات المتجاوبة. وستوضع المذكرات في صيغتها النهائية ويبدأ تنفيذها في عام ٢٠١٧.

الناتج ٧ – إيلاء الأولوية في المناقشات والإجراءات الجارية على جميع المستويات بشأن التنمية لمسائل الفقر وعدم المساواة والاستبعاد، انسجاما مع مبادئنا في العمل

٤١ – في عام ٢٠١٦، استثمر البرنامج الإنمائي في إظهار الصلات القائمة بين المساواة بين الجنسين وتحسين النواتج الإنمائية، لا سيما من خلال الحوار السياساتي والأدوات المتعلقة بنوع الجنس وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والإجراءات المناخية، والبرامج البيئية، وتمكين المرأة اقتصاديا، بما في ذلك عن طريق التعاون مع القطاع الخاص.

٤٢ – فبالإضافة إلى إصدار منشور معنون *دعم البرنامج الإنمائي لإدماج المساواة بين الجنسين في مختلف [أهداف التنمية المستدامة] بما في ذلك الهدف ٥*، دعا البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الشركاء، إلى عقد عدة مشاورات مع أصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين تركز على المسائل الجنسانية وتنفيذ الأهداف الإنمائية، بما فيها المشاورة التي عقدت في الجبل الأسود بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين في غرب البلقان وتركيا[٢]؛ والمشاورة التي عقدت في إثيوبيا بشان التمويل من أجل المساواة بين الجنسين – وضع المرأة في موقع مركزي فيما يتعلق [بأهداف التنمية المستدامة] في أفريقيا[٣]؛ وسلسلة من المشاورات الإلكترونية مع أكثر من ٥٠٠ خبير وفرد في المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ واجتماع للخبراء عن الدول الجامعة وأهداف التنمية المستدامة وإدماج المنظور الجنساني[٤]، عقد في أوروغواي. وبدأ البرنامج الإنمائي العمل أيضا في عام ٢٠١٦ على توجيه الانتباه إلى قضايا الشيخوخة والمسائل الجنسانية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من تحقيق الأهداف الإنمائية. وشمل هذا مشاركة حكومات الأرجنتين والولايات المتحدة واليابان في عقد النشاط الجانبي المعنون تعميم مراعاة المنظور الجنساني والشيخوخة في [أهداف التنمية المستدامة]: كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٦، وإعداد ورقة موقف بعنوان الشيخوخة وأهداف التنمية المستدامة.

٤٣ – ومتابعة لاتفاق باريس، استثمر البرنامج الإنمائي في الأدوات والمعارف بغرض تحسين العمل العالمي بشأن المسائل الجنسانية في الإجراءات المناخية والبرمجة البيئية. وأطلق البرنامج الإنمائي المنشور المعنون *المساواة بين الجنسين في الإجراءات المناخية الوطنية: التخطيط للمساهمات المراعية للاعتبارات*

(٢) في شراكة أيضا مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ووفد الاتحاد الأوروبي في الجبل الأسود، والمعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، ووزير حقوق الإنسان في الجبل الأسود، وشبكات المجتمع المدني.

(٣) في شراكة أيضا مع حكومة إثيوبيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

(٤) في شراكة أيضا مع منظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وحكومة أوروغواي.

الجنسانية المحددة وطنيا، الذي يحلل مدى الاعتراف في المساهمات المتوخاة المحددة وطنيا المقدمة حتى نيسان/أبريل ٢٠١٦ بالمساواة بين الجنسين و/أو إدماجها فيها، ويقدم إطارا لإدماج المساواة بين الجنسين في التخطيط وتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا. وفي عام ٢٠١٦ أيضا، أعد البرنامج الإنمائي ومرفق البيئة العالمية مجموعة أدوات بعنوان *دليل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المشاريع التي يمولها المرفق ويدعمها البرنامج الإنمائي*، وأصدرا من خلال مرفق التكيف مع تغير المناخ المشترك بين كندا والبرنامج الإنمائي منشورا رئيسيا عن نهج التكيف المراعية للاعتبارات الجنسانية تم فيه تحليل المعارف والخبرات الناشئة عن كيفية إدماج المنظور الجنساني في ممارسات التكيف، على مستوى المجتمع المحلي والمستوى المؤسسي على حد سواء.

٤٤ - وشارك البرنامج الإنمائي في استضافة مؤتمرين عالميين في عام ٢٠١٦ أبرزا أحدث البحوث المتعلقة بقضايا تعزيز المساواة بين الجنسين في القطاع الخاص. وحضر المنتدى العالمي الثالث بشأن تعزيز قطاع الأعمال من أجل المساواة بين الجنسين، المعقود في بنما وشاركت في استضافته حكومة بنما، أكثر من ٢٥٠ من ممثلي الحكومات وممثلي الأعمال التجارية من ٢٤ بلدا من مؤسسات تجارية، منها شركات سيمينت أرغوس وكوديلكو وماكينزي، من أجل تبادل أفضل الممارسات والاستراتيجيات لتعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل، عن طريق تناول مسائل من قبيل الفجوات في الأجور بين الجنسين ودور المرأة في صنع القرار وإيجاد التوازن بين العمل والحياة. وفي منتدى الأعمال التجارية المسؤولة من أجل التنمية المستدامة في سنغافورة، قدمت سفيرة النوايا الحسنة بالبرنامج الإنمائي، ميشيل يوه، شهادة البرنامج الإنمائي بختم المساواة بين الجنسين للمؤسسات العامة والخاصة، وشددت على الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في تعزيز المساواة بين الجنسين.

٤٥ - وأطلق البرنامج الإنمائي عدة منشورات لتعزيز القيادات الفكرية والبحوث المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٦. وخلص تقرير التنمية البشرية في أفريقيا لعام ٢٠١٦، المعنون *''التعجيل بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا''*، إلى أن عدم المساواة بين الجنسين يكلف أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٩٥ بليون دولار في المتوسط سنويا، واقترح سياسات وإجراءات ملموسة لسد الفجوة بين الجنسين. وأعقب إصدار التقرير حلقة عمل لتسليط الضوء على كيفية التي تدفع بها الاستثمارات في المجال الجنساني عجلة التقدم فيما يتعلق بمختلف أهداف التنمية المستدامة، واستكشاف الكيفية التي يمكن بها للبرنامج الإنمائي والشركاء في المنطقة الاستفادة من التقرير على صعيد الدعوة والسياسات والبرامج. وتضمن تقرير البرنامج الإنمائي للتنمية البشرية الإقليمية لأوروبا ووسط آسيا فصلا عن أوجه التفاوت بين الجنسين في العمل والبطالة، وحللت ورقة بعنوان *أوجه التفاوت بين الجنسين في أسواق العمل في آسيا الوسطى* سياق ودوافع أوجه التفاوت في الوصول إلى فرص العمل. كما أصدر البرنامج الإنمائي تقرير التنمية البشرية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بعنوان *التقدم المتعدد الأبعاد: تحقيق الرفاه بما يتجاوز الدخل*، الذي يحدد نوع الجنس باعتباره أحد أوجه التفاوت التاريخية في المنطقة، ويوصي بوضع سياسات للرعاية وسياسات متكاملة لسد الفجوات بين الجنسين في مجال الحد من الفقر. وتضمن تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠١٦، المعنون *الشباب وآفاق التنمية البشرية في واقع متغير*، فصلا بشأن إدماج الشابات وتمكينهن.

ثالثا – النتائج الإدارية: الفعالية المؤسسية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٤٦ – يتناول هذا الفرع الكيفية التي عزز بها البرنامج الإنمائي إطاره المؤسسي من أجل تحقيق نتائج في مجال المساواة بين الجنسين. ويشمل ذلك كفالة الامتثال لخطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتحسين السياسات والتخطيط، وتعميق المساءلة، وتوفير التمويل لأغراض المساواة بين الجنسين، وتتبع الاستثمارات ورصدها، وتحقيق تكافؤ الجنسين، وتعزيز التعاون المشترك بين الوكالات.

٤٧ – وفي عام ٢٠١٦، ظل البرنامج الإنمائي أفضل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أداءً فيما يتعلق بخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إذ استوفى نسبة ٨٠ في المائة من مقاييس الأداء المرجعية أو تجاوز هذه النسبة، مقارنةً بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى التي بلغت النسبة فيها ٧٣ في المائة في المتوسط. ويظل تمويل الاستثمارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتكافؤ الجنسين والتقييمات من المجالات الرئيسية التي تتطلب التحسين.

٤٨ – وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بدأ البرنامج الإنمائي تجربة العمل بالجيل التالي من مؤشرات أداء خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي هي أكثر اتساقا مع أهداف التنمية المستدامة، وشارك في تيسير المشاورات بين الوكالات، مما أدى إلى إنجاز مؤشرات الأداء التي سيبدأ تعميم العمل بها في عام ٢٠١٨.

تحسين السياسات والتخطيط لأغراض المساواة بين الجنسين

٤٩ – في عام ٢٠١٦، أصدر البرنامج الإنمائي مذكرتين إرشاديتين لتحسين التحليل الجنساني، إحداهما لوثائق البرامج القطرية، والأخرى لوثائق المشاريع. وستوفر المذكرتان، المتاحتان بخمس لغات، الدعم أيضا لتلبية احتياجات معايير الجودة المؤسسية من أجل البرمجة.

٥٠ – ومن أصل ٣٤ من وثائق البرامج القطرية المعتمدة في عام ٢٠١٦، تضمنت ١٢ وثيقة نواتج مراعية للاعتبارات الجنسانية، وتضمنت ٢٥ وثيقة تدابير محددة لمعالجة أوجه التفاوت بين الجنسين، بينما تضمنت ٣٣ وثيقة منها مؤشرات مصنفة حسب الأبعاد الجنسانية (وحسب نوع الجنس). ويشكل هذا تحسنا، ولكن لا يزال يتعين القيام بالمزيد.

تعميق المساءلة والرقابة على النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

٥١ – ما زالت اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية هي آلية المحاسبة الرئيسية على مستوى البرنامج لكفالة نهوضه بمسألتي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أنشطته كافة. واجتمعت اللجنة في أيار/مايو ٢٠١٦ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وناقشت اللجنة التقارير المرحلية التي قدمتها ١٤ وحدة من وحدات الإبلاغ وحددت توصيات عامة وتوصيات محددة بحسب المكتب من أجل تحسين عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على صعيد الشؤون الجنسانية.

٥٢ – وفي عام ٢٠١٦، اتخذ البرنامج الإنمائي عدة إجراءات استجابةً لقرارات اللجنة. فأولا، بدأ البرنامج، بهدف التصدي للقوالب النمطية الجنسانية التي تستند إليها أوجه اللامساواة الهيكلية

بين الجنسين، بإجراء بحوث بشأن المفاهيم الذكورية (انظر الناتج ٤). وثانيا، قام البرنامج، من أجل زيادة البرامج المعنية بالشؤون الجنسانية والأزمات، بوضع حزمة من التوجيهات بشأن المسائل الجنسانية والتعافي (انظر الناتج ٦). وثالثا، اضطلع البرنامج، بغية زيادة البرامج المعنية بالشؤون الجنسانية في الأعمال المتعلقة بتغير المناخ، برفع درجة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمل بشأن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وتحقيق التنمية المستدامة (انظر الناتج ١). ورابعا، نمّى البرنامج الدعم المقدم لنشر مستشاري الشؤون الجنسانية في البلدان التي تعاني من أزمات، بغرض تعزيز القدرات الجنسانية للمكاتب القطرية التي تتمتع بميزانيات كافية. وأخيرا، بدأ البرنامج، من أجل التحفيز على زيادة الاستثمارات في تحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين تتبع تلك الاستثمارات، في إعداد تقارير فصلية بشأن مؤشر المساواة بين الجنسين يتيحها لكبار المديرين، بهدف تيسير رصدهم وتتبعهم للتقدم المحرز، كما وضع نظامًا لإجراء مراجعات عشوائية بغية ضمان الدقة في تصنيفات مؤشر المساواة بين الجنسين.

التمويل لأغراض المساواة بين الجنسين

٥٣ - يرصد البرنامج مبلغًا محددًا في الميزانية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ويدعم ذلك المبلغ عمل الفريق المعني بالشؤون الجنسانية. وفي عام ٢٠١٦، كان المبلغ المرصود ١,٦ مليون دولار، وهو ما عادل المبلغ المرصود في السنوات السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، توجد لدى العديد من المكاتب القطرية والإقليمية برامج ومشاريع محددة متعلقة بالمسائل الجنسانية وموارد مخصصة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويشكل مؤشر المساواة بين الجنسين، الذي يقيّم المشاريع استنادًا إلى مقياس من أربع نقاط تشير إلى درجة إسهام مشروع ما في تحقيق المساواة بين الجنسين، المؤشر الأكثر شمولا لمدى إسهام مصروفات البرنامج الإنمائي في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وكما يُبيّن الجدول ١، أسهمت نسبة ٣٧ في المائة من نفقات البرنامج الإنمائي إسهامًا ملحوظًا في تحقيق المساواة بين الجنسين أو كانت المساواة بين الجنسين هدفا رئيسيا لها. وهذه زيادة طفيفة مقارنةً بعام ٢٠١٥ الذي بلغت فيه هذه النسبة ٣٥ في المائة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات مستمرة تكتنف زيادة النفقات المكرسة لتحقيق المساواة بين الجنسين بوصفها هدفا رئيسيا، إذ تبلغ هذه النفقات حاليًا نسبة ٤ في المائة، مقارنة بالنسبة المستهدفة البالغة ١٥ في المائة.

الجدول ١

تصنيفات مؤشر المساواة بين الجنسين بحسب الإنفاق العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٥-٢٠١٦*

درجة التصنيف	٢٠١٥	٢٠١٦
المؤشر الجنساني صفر: لا إسهام ملحوظ في تحقيق المساواة بين الجنسين	١٣ في المائة	١٨ في المائة
المؤشر الجنساني ١: بعض الإسهام في تحقيق المساواة بين الجنسين	٥٢ في المائة	٤٥ في المائة
المؤشر الجنساني ٢: إسهام ملحوظ في تحقيق المساواة بين الجنسين	**٣١ في المائة**	**٣٣ في المائة**
المؤشر الجنساني ٣: تحقيق المساواة بين الجنسين هدف رئيسي	**٤ في المائة**	**٤ في المائة**
المؤشر الجنساني صفر + المؤشر الجنساني ١	٦٥ في المائة	٦٣ في المائة
المؤشر الجنساني ٢ + المؤشر الجنساني ٣	**٣٥ في المائة**	**٣٧ في المائة**

* لا تشمل النفقات التي لم تُصنَّف.

٥٤ - وكما يتبين من الجدول ٢، فإنه باستثناء الناتج ٤، يعكس الناتج ٦ الذي يخص ''التعافي المبكر في ما بعد النزاعات والكوارث'' أكبر نسبة للمصروفات (٥٥ في المائة) التي يشكل تحقيق المساواة بين الجنسين في إطارها هدفًا ''هاما'' أو ''رئيسيًا''. ويعكس الناتج ١ المتعلق بمسألة ''النمو الشامل والمستدام'' ثاني أكبر نسبة من المصروفات (٥٢ في المائة) ضمن هذه الفئة. أما الناتج ٧، فيتطلب تحليلا مستفيضا، وهو أحد أبرز المجالات الواجب تحسينها.

الجدول ٢

تصنيفات مؤشر المساواة بين الجنسين بحسب الإنفاق على نواتج الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٦*

	المؤشر الجنساني صفر	*المؤشر الجنساني ١*	*المؤشر الجنساني ٢*	*المؤشر الجنساني ٣*	*المؤشر الجنساني صفر + المؤشر الجنساني ١*	*المؤشر الجنساني ٢ + المؤشر الجنساني ٣*
الناتج ١						
النمو الشامل والمستدام	١٢ في المائة	٣٦ في المائة	٤٦ في المائة	٦ في المائة	٤٨ في المائة	٥٢ في المائة
الناتج ٢						
نُظُم أقوى للحوكمة الديمقراطية	٨ في المائة	٥٠ في المائة	٣٩ في المائة	٢ في المائة	٥٨ في المائة	٤١ في المائة
الناتج ٣						
فرص الحصول على الخدمات الأساسية	٩ في المائة	٦٢ في المائة	٢٧ في المائة	٢ في المائة	٧١ في المائة	٢٩ في المائة
الناتج ٤						
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	صفر في المائة	٣ في المائة	٩ في المائة	٨٩ في المائة	٣ في المائة	٩٨ في المائة
الناتج ٥						
انخفاض احتمال نشوب النزاع ووقوع الكوارث الطبيعية	٨ في المائة	٥٧ في المائة	٣٣ في المائة	٢ في المائة	٦٥ في المائة	٣٥ في المائة
الناتج ٦						
التعافي المبكر والعودة إلى مسار التنمية المستدامة	٢ في المائة	٤٣ في المائة	٥٢ في المائة	٣ في المائة	٤٥ في المائة	٥٥ في المائة
الناتج ٧						
إيلاء الأولوية في المناقشات والإجراءات المتعلقة بالتنمية للفقر وانعدام المساواة	١٩ في المائة	٥٥ في المائة	٢٢ في المائة	٤ في المائة	٧٤ في المائة	٢٦ في المائة

* لا تشمل النفقات التي لم تُصنَّف.

مبادرة البرنامج الإنمائي لإصدار شهادات خِتم المساواة بين الجنسين

٥٥ - في عام ٢٠١٦، شارك ٣٦ مكتبًا من المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي في مبادرة خِتم المساواة بين الجنسين، وهي برنامج لمنح الشهادات على نطاق البرنامج الإنمائي ككل بهدف زيادة القدرات والمساءلة فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وشملت هذه المكاتب ٢٥ مكتبًا قطريًا جديدًا بدأ هذه العملية في عام ٢٠١٦ و ١١ مكتبًا قطريًا قدم طلبات لإعادة الاعتماد (انظر الجدول ٣).

الجدول ٣

المكاتب القطرية المشاركة في برنامج خِتم المساواة بين الجنسين في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

المنطقة	*مقدمو الطلبات الجدد*	*مقدمو طلبات إعادة الاعتماد*
أفريقيا	أوغندا	رواندا
	بنن	غينيا
	بوركينا فاسو	ليسوتو
	جمهورية تنزانيا المتحدة	مدغشقر
	جنوب السودان	النيجر
	زمبابوي	
	السنغال	
	سوازيلند	
	سيراليون	
	كابو فيردي	
	كوت ديفوار	
آسيا والمحيط الهادئ	إندونيسيا	أفغانستان
	فييت نام	
	ماليزيا	
	منغوليا	
الدول العربية	الإمارات العربية المتحدة	المغرب
	الأردن	
	تونس	
أوروبا وآسيا الوسطى	أرمينيا	بيلاروس
	ألبانيا	جمهورية مولدوفا
	تركيا	كوسوفو
أمريكا اللاتينية والكاريبي	بنما	جامايكا
	الجمهورية الدومينيكية	
	سورينام	
	كولومبيا	
المجموع	**٢٥ بلدا**	**١١ بلدا**

٥٦ - خلص استعراض أُجري في ٢٠١٦ لمبادرة خِتم المساواة بين الجنسين التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن هذه المبادرة تحفز التغيير الذي أدى إلى تحسينات ملموسة في المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي. ويبين الشكل ١ الزيادة المحسوسة في أداء المكاتب القطرية في المجالات الرئيسية السبعة لمبادرة خِتم المساواة بين الجنسين.

الشكل ١

ختم المساواة بين الجنسين، ٢٠١٥-٢٠١٦

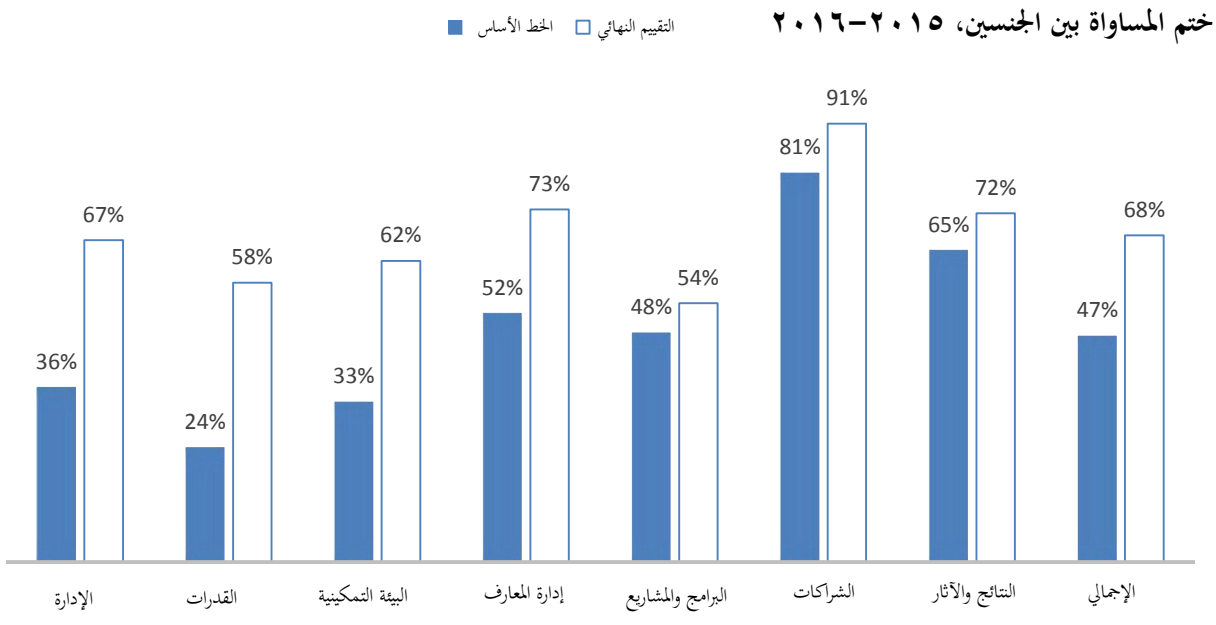

٥٧ - وقدم البرنامج الإنمائي المساعدة إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى كي تعتمد مبادرات داخلية لختم المساواة بين الجنسين، إذ أكمل الدعم المقدم إلى برنامج الأغذية العالمي وباشر في تقديم الدعم إلى الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة.

الهيكل الجنساني

٥٨ - يظل الفريق المعني بالشؤون الجنسانية، التابع لمكتب السياسات ودعم البرامج، دعامة الهيكل الجنساني في البرنامج الإنمائي. وكما هو مبين في الجدول ٤ أدناه، يتألف الفريق المعني بالشؤون الجنسانية من ثمانية مستشارين مهنيين متفرغين في المقر و ١٤ آخرين في مراكز الخدمات الإقليمية. ويعزز هذه القدرات سبعة موظفين إضافيين في أفرقة أخرى من أفرقة مكتب السياسات ودعم البرامج، ومنهم أخصائيون في السياسات المعنية بحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، والفقر والشؤون الجنسانية، وبناء السلام والشؤون الجنسانية، بما مجموعه ٢٨ مستشارًا متفرغا للشؤون الجنسانية. لكن لم تكن هذه الوظائف جميعها مشغولة في عام ٢٠١٦. ويدعم هذه الأعداد ٤٠ من المستشارين الوطنيين والدوليين المتخصصين في الشؤون الجنسانية (برتبة ف-٤ وما يكافئها والفئات الأعلى منها) في المكاتب القطرية. وبغية تعويض أوجه القصور في القدرات على الصعيد الوطني، ما فتئ البرنامج الإنمائي يشجّع على إنشاء أفرقة تنسيق متعددة التخصصات يرأسها كبار المديرين في المكاتب القطرية من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي عام ٢٠١٦، كان لدى ٦٦ في المائة من المكاتب القطرية (أي ٨٨ مكتبًا) أفرقة تنسيق متعددة التخصصات تُعنى بالشؤون الجنسانية وترأسها إدارة عليا.

الجدول ٤

القدرات الجنسانية لمكتب السياسات ودعم البرامج (حسب الموقع)

الموقع	*الفريق المعني بالشؤون الجنسانية*	*أفرقة أخرى*	*المجموع*
المقر			
أديس أبابا	٨		٨
بانكوك	٥	١	٦
عمَّان	٢		٢
إسطنبول	٢	١	٣
بنما	٣		٣
المجموع	**٢١**	**٧**	**٢٨**

القيادة وبناء القدرات

٥٩ - في عام ٢٠١٦، أطلق البرنامج الإنمائي مبادرة القيادة النسائية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين الموجهة للنساء العاملات على الصعيد الوطني في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين، وذلك بهدف بناء مهاراتهن في القيادة، وتحسين قدراتهن على النهوض بالمساواة بين الجنسين في عمل البرنامج الإنمائي والدعوة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أهداف التنمية المستدامة. وعُقدت حلقة العمل الأولى في منطقة الدول العربية بمشاركة ٣٠ موظفًا من المكاتب القطرية. وستُعقَد حلقات العمل في المناطق الأربع المتبقية في عام ٢٠١٧.

تكافؤ الجنسين داخل البرنامج الإنمائي

٦٠ - على مدى السنوات العديدة الماضية، نجح البرنامج الإنمائي في تحقيق تكافؤ الجنسين والحفاظ عليه بين موظفيه. واعتبارًا من شباط/فبراير ٢٠١٧، تشكل النساء نسبة ٥١ في المائة من جميع موظفي البرنامج الإنمائي ويشكل الرجال نسبة ٤٩ في المائة منهم. وقد تحقق تكافؤ الجنسين، أو أنه على وشك التحقيق، على صعيد الرتب الفنية المبتدئة، الدولية والوطنية، وبين موظفي فئة الخدمات العامة (من الرتبة ف-١ إلى الرتبة ف-٣ ومن موظف فني وطني من الرتبة ألف إلى موظف فني وطني من الرتبة باء، وكذلك فئة الخدمات العامة) وتتجاوز نسبة النساء بين الموظفين الفنيين المبتدئين نسبة الرجال (إذ تبلغ ٥٨ في المائة) وبين الموظفين من فئة الخدمات العامة (٥٧ في المائة). وعلى الرغم من التقدم المحرز على صعيد الموظفين الفنيين المبتدئين، لا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بعدد النساء في المناصب العليا (ف-٥ وما فوقها وفئة الموظف الفني الوطني من الرتبة جيم/الموظف الفني الوطني من الرتبة دال).

٦١ - وفي عام ٢٠١٦، شكلت النساء نسبة ٤٣ في المائة من الممثلين المقيمين/المنسقين المقيمين، علمًا بأن ٦١,٥ في المائة من المنسقات المقيمات الحاليات يأتين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و ٣٨,٥ في المائة منهن يأتين من كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى مجتمعة. وفي الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦، ازدادت نسبة النساء الشاغلات لوظيفتي نائب ممثل مقيم ونائب مدير قطري من ٤٦ إلى ٤٨ في المائة. غير أن نسبة النساء من المديرين القطريين انخفضت في الفترة نفسها من ٣٣ إلى ٢٧ في المائة.

٦٢ - وبهدف تعزيز النهوض بتكافؤ الجنسين على جميع المستويات، يواصل البرنامج الإنمائي تنفيذ استراتيجية شاملة لتكافؤ الجنسين. وتُبذل جهود كبيرة لاجتذاب النساء المؤهلات إلى مناصب المنسق المقيم والمدير القطري ونائب الممثل المقيم/المدير القطري. كما يواصل البرنامج الإنمائي تنفيذ مجموعة من السياسات المرسومة بهدف دعم تحقيق تكافؤ الجنسين ضمن قوته العاملة، مثل ترتيبات الدوام المرنة والإجازة الوالدية والتدابير الخاصة لدعم ترقية النساء المؤهلات. ويستخدم البرنامج الإنمائي نظامه الداخلي للإدارة القائمة على النتائج والاستقصاء العالمي للموظفين من أجل رصد التقدم المحرز في هذا المجال.

الشكل ٢

نسبة النساء في إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحسب الرتبة والدرجة

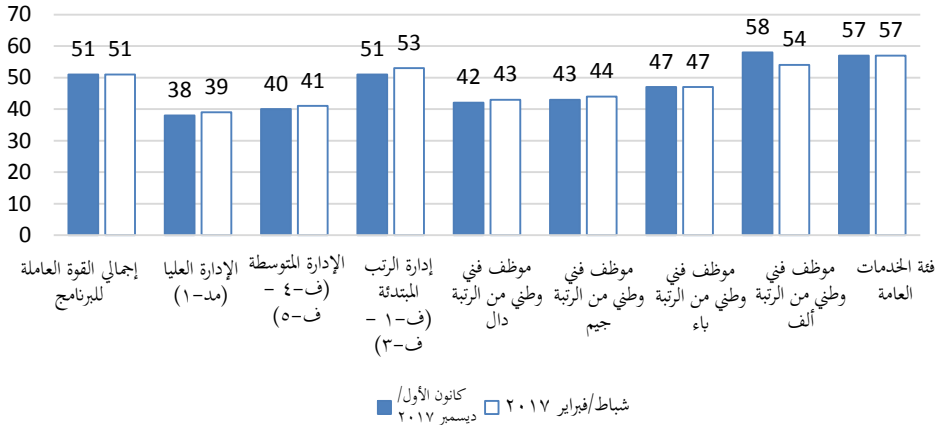

الشكل ٣

تمثيل النساء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحسب فئات العمل

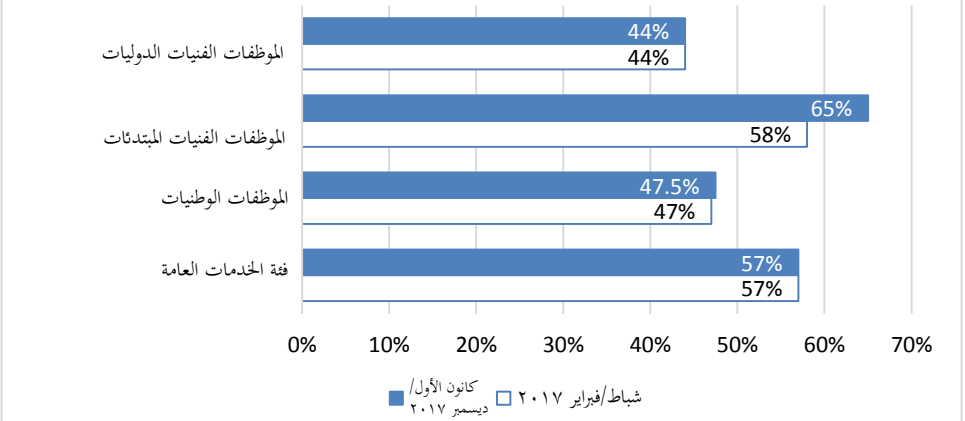

الشكل ٤

النساء في المناصب القيادية الميدانية

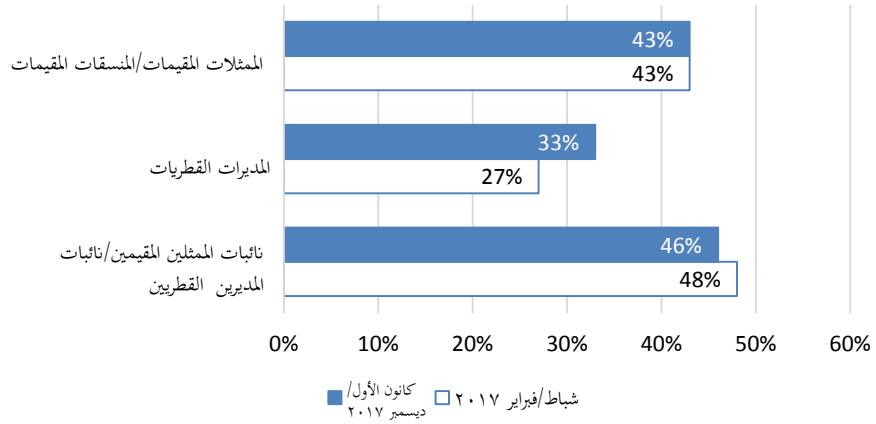

الشراكات بين الوكالات

٦٣ - عمل البرنامج الإنمائي طوال عام ٢٠١٦ في إطار مجموعة واسعة من الشراكات المقامة بين الوكالات التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد كفل البرنامج الإنمائي، بصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومدير نظام المنسقين المقيمين، إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في تنسيق أنشطة المساعدة الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٦، رأس البرنامج أو شارك في رئاسة الأفرقة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمساواة بين الجنسين في ٢٩ بلدا، وقام ٩٤ مكتبًا قطريًا (٧٠ في المائة) بالإبلاغ عن إقامة شراكات والدخول في تعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن مشروع مشترك موضوعي واحد أو مبادرة مشتركة موضوعية واحدة على الأقل. وتركزت أوجه التعاون في المقام الأول على الدعوة والبرمجة المشتركتين والإبلاغ بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٦٤ - وتشمل الأمثلة على هذه الشراكات ما يلي:

(أ) دعم الجهود التي تبذلها مصر لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

(ب) إطلاق حملة ”التاء المربوطة“ في وسائل التواصل الاجتماعي في مصر مع المجلس القومي للمرأة في مصر وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والسفارة السويدية؛

(ج) دعم شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد البرلماني الدولي والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية؛

(د) إقامة شراكة مع منظمة العمل الدولية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية في مبادرة جديدة لوضع سلسلة من الدراسات للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف تعزيز وتطوير نظم الرعاية الوطنية وتوفير العمل اللائق للمرأة؛

(هـ) العمل، في أفريقيا، مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بغية دعم الوزراء الأفارقة للشؤون الجنسانية وشؤون المرأة في تبادل الممارسات بشأن المسائل الجنسانية المستجدة في القارة؛

(و) العمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على إطلاق مبادرة التنمية الشاملة والمحلية لدعم الحكومات المحلية والقطاع الخاص في وضع وتنفيذ ومؤازرة الاستثمارات العامة والخاصة من أجل الفقراء من النساء والرجال؛

(ز) العمل كعضو في التحالف العالمي للجنسانية وتغير المناخ مع كل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية وحكومة فنلندا على زيادة الفرص المتاحة للإقرار بالبعد الجنساني في السياسات المتعلقة بتغير المناخ في الساحة الدولية؛

(ح) العمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب دعم بناء السلام والاتحاد البرلماني الدولي على وضع البرنامج العالمي المعنون بناء السلام عبر البرلمانات: تعزيز دور البرلمانات في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

٦٥ - وبالإضافة إلى ذلك، أسهم البرنامج في عام ٢٠١٦، باعتباره عضوًا في الفريق المرجعي المعني بنوع الجنس في اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات، في تنقيح دليل اللجنة بشأن البعد الجنساني في العمل الإنساني الذي سيصدر في عام ٢٠١٧. وتولى البرنامج، في إطار شراكة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومجلس اللاجئين النرويجي، قيادة عملية تجريب المؤشر الجديد المتعلق بنوع الجنس والعمر الذي وضعته اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات مع مجموعة تنسيق التعافي المبكر التابعة للجنة في هايتي وباكستان. كما تعاون البرنامج مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتبادل أطر المساءلة الداخلية والأدوات والسياسات والممارسات السليمة. فعلى سبيل المثال، يعمل البرنامج، بصفته رئيسا مشاركا للفريق العامل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواءمة سجل أداء المجموعة في مجال التوازن بين الجنسين مع أهداف التنمية المستدامة ومع خطة ''عدم ترك أي أحد خلف الركب''.